**مجلة دراسات دوليّة**

---

**اسم المقال:** آليات ادارة المال العام في ظل الخلافات بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية (نماذج مختارة)
**اسم الكاتب:** م.د. نسرين رياض شنشول
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/library/7283
**تاريخ الاسترداد:** 2025/06/15 20:06 +03

---

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

---

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دراســــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

فجاءت العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وبين حكومة إقليم كردستان. في ظل عدم الثقة والخوف من الآخر وسمة استثمار الفرص واستغلالها وفقا للمصالح السياسية الضيقة جدا ، جعلت حلفاء الأمس القريب هم اليوم اقرب إلى الأعداء بسبب تركيز وتجذير مفهوم واحد ثابت لا غيره ، وهو أن ما يؤخذ بالسياسة سوف يكون حق ثابت لا تغيير عليه وان الأطر الدستورية في العراق ما هي إلا سوى اطر يمكن الاحتجاج بها ويشكل مزدوج لأخذ ما يمكن أخذه من سقف مطالب عالية.

## اولاً / النظام السياسي الفيدرالي العراقي

الفدرالية كإحدى استراتيجيات تقاسم السلطة في المجتمعات المتعددة وغيرها تمثل البديل عن الصراع والحروب الاهلية او الانفصال من خلال ما توفره من ضمانات تتعلق باستقلالية المكونات في ادارة شؤونها (السياسية، والاقتصادية، واللغوية، والثقافية، والدينية) من جهة، والشراكة مع المكونات الاجتماعية الاخرى في ادارة البلاد من جهة اخرى . ويفضل الباحث (ارنت ليبهارت) الفيدرالية الاقليمية التي يتطابق فيها الانقسام الاجتماعي مع الانقسام الاقليمي[٢]، وهو ما يتحقق في العراق بانقسام العراق جغرافياً الى ثلاثة اقاليم كردية في الشمال وسنية في المناطق الوسطى والغربية وشيعية في المناطق الجنوبية ، مع وجود بعض المناطق المختلطة في بعض المحافظات ومنها العاصمة بغداد .

لكن تطبيق الفدرالية عندما يكون متزامناً مع مرحلة من مراحل الصراع بين المكونات وموضع اصرار من قبل احد المكونات او اكثر لانتزاع تنازلات استثنائية من المكونات الاخرى ، فأنها تكون احدى الطرق المؤدية الى الحرب الاهلية او الانفصال كما حصل مع حكومة الشراكة الوطنية بين المكونات الرئيسية ، ليصبح تطبيق الفدرالية احدى ادوات المعارضة للضغط وللحصول على مزيد من الاستقلال تجاه الحكومة الاتحادية وسنلاحظ ذلك في مراحل العلاقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان والمحافظات.

١- اتفاقية اربيل ونتائجها على مستوى العلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم .

دراســــــــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــ

دراســــــــ

دراســــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

تتسم العلاقة مابين الحكومة الاتحادية والاقليم بالجمود والركود ، اذ لم يتم توصل الطرفان الى صيغة محددة للتعامل بينهما اذ مازال الغموض يسود علاقتهما ، هذا الواقع ساهم في عرقلة الجهود المبذولة لاقامة علاقة مابين الحكومة الاتحادية ومحافظات العراق الاخرى في ظل وجود ارتباط قوي مابين الفيدرالية ورغبة الاكراد في اقامة دولتهم الخاصة، فأي حديث عن اقامة اقاليم او زيادة صلايات الادارة المحلية يثير شكوكاً بوجود مخطط لتقسيم العراق، وبما ان الحكم الذاتي للاكراد شكل الارضية التي استند اليها الكرد لاقامة حكومتهم الاقليمية ، فأن هذا الامر قد يشجع المحافظات على المطالبة بحكم ذاتي في حال نشوب خلاف بينها وبين الحكومة الاتحادية، الامر الذي لن يهدد الحكومة الاتحادية فحسب وانما الوحدة الوطنية ، لذا يتشدد الحكومة الاتحادية في غالب الاحيان في مواقفه تجاه الاقليم واي مبادرات اقليمية جديدة [٤٠].

## اولاً / اللاتماثل في العلاقة بين الحكومة الاتحادية (الاتحادية) والاقليم .

اللاتماثل السياسي والدستوري موجود في كل الانظمة الفدرالية ، ويكون مصدر للتوتر وعدم الاستقرار عندما يكون في اقصى درجاته ، كما هو الحال في اللاتماثل السياسي الذي كان يتمتع به الاقليم خلال فترة الحكم الذاتي ، قد توسع بعد ٢٠٠٣ ، من خلال السيطرة والاستثمارات النفطية في الاقليم واجزاء كبيرة من المناطق المتنازع عليها ، على الرغم من ان المادة ( ٥٣/أ ) من قانون ادارة الدولة عينت حدود الاقليم وبأنها لا تشمل المناطق المتنازع عليها ، فضلاً عن ان المادة ( ١٤٠ ) ، ذاتها كانت الفيتو المفروض من قبل التحالف الكردستاني على اعضاء لجنة كتابة الدستور من المكونات الاخرى والا فألانفصال عن العراق[٤١] .

ومن حيث الاستقلالية في المسائل المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية ، وسياسة الاقتراض ، والترددات البثية والبريد ، والجنسية والتجنس وغيرها ، التي هي من الاختصاصات الحصرية

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــ

دراســــــــ

دراســــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــ

**ينطوي ذلك على عدة فرضيات :**

**١. الائتلافات الواسعة :- الاستمرار باليات تشكيل الائتلافات الواسعة سوءا كانت دستورية على مستوى الرئاسات الثلاثة والحكومة الاتحادية ، او عرفية و متمثلة بـ( المجلس الوطني للسياسات العليا ) .**

**٢. المعارضة السياسية :- سبب المعارضة السياسية ( الفيتو المتبادل بين الكتل السياسية ) والبعيدة عن الرؤى والمصالح والاهداف المشتركة بين النخب السياسية والتي ادت الى اعاقة اقرار القوانين الاتحادية العالقة المتمثلة ( بقانون المحكمة الاتحادية العليا(*)، وقانون مجلس الاتحاد ، وقانون الاحزاب السياسية ، قانون عقد المعاهدات الدولية ، قانون وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، مشروع قانون هيئة المنافذ الحدودية ، ومشروع قانون حضر حزب البعث ، ومشروع قانون الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الايرادات الاتحادية للمياه ) وغيرها من القوانين الاخرى المهمة(**) التي تمثل السبب وراء الازمات التي يعاني منها العراق حالياً([٥٧]) .**

**٣. الفدرالية :- في اطار نظام الاتحاد الفدرالي في العراق ، فان من احد اسباب التخوف من تطبيقه فعلياً يعود الى مجموعة المواد الدستورية المشجعة على الانفصال والتي بحاجة الى تعديل دستوري من جانب ، وكذلك القوانين المعطلة ولم تشرع الى الان وهي كالاتي :-**

**أ- التعديل الدستوري:- ان التراكمات السابقة التي فرضها الواقع السياسي المأزوم للنظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ ، وغياب الثقة بين القوى السياسية جعل من الشراكة السياسية اشبه بشراكة الانداد القائمة على فرض الأرادات في كتابة بعض مواد الدستور وبعيداً عن منطق التوافق والتعاون في بناء الدولة ومؤسساتها، التي كانت السبب في الازمات المتلاحقة فيما بعد ، ويمكن اجمال هذه المواد الدستورية بـ:**

**ب- المواد الدستورية التي اعطت العلوية لقانون الاقاليم على السلطات الاتحادية وهي المواد ( ١١٥ / ١٢١ – ثانياً ) .**

دراســــــــ

دراســــــــ

دراســــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــــــــــــــــــــــــات دوليـــــــــــــــــــــــــــــ

دراســــــــ

دراســــــــ

دراســــــــ

دراســــــــ

دراســــــــ